

كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٦

صادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٣

بشأن القواعد التنفيذية

لتطبيق ما تضمنه القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦

من زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ صدر القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي وي العمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٧/٢٥ وقد تضمن التعديلات الآتية :-

أولاً : زيادة المعاشات :

تزايد قيمة المعاشات المستحقة قبل ٢٠١٦/٧/١ بنسبة ١٠% من إجمالي قيمة المعاش وزياداته المستحق لصاحب المعاش في ٢٠١٦/٦/٣٠ على أن يراعى الآتي :

١- يدخل في وعاء حساب الزيادة كل من :

أ- المعاش المستحق عن الأجر الأساسي وزياداته .

ب- المعاش المستحق عن الأجر المتغير وزياداته .

ج - المعاش الاستثنائي المستحق وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

د - الزيادة المقررة وفقاً لأحكام المادة رقم (١٩) من قانون التأمينات والمعاشات رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٠ أو الزيادة المقررة بالمادة (١٦٥) من قانون التأمين الاجتماعي

ال الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حسب الأحوال .

٢- تستحق الزيادة بحد أدنى (١٢٥ جنية) أو ما يكمل مجموع المستحق لصاحب المعاش من معاش وإعانات وزيادات إلى خمسة جنيه أيهما أكبر .

٣- تستحق الزيادة بحد أقصى (٣٢٣ جنية) .

٤- توزع الزيادة بين المستحقين بنسبة ما يصرف لكل منهم من معاش في ٢٠١٦/٧/١ .

٥- يستبعد من وعاء حساب الزيادة ما يلى :

أ- إعانة العجز المقررة لصاحب معاش العجز الكامل ، والولد العاجز عن الكسب وفقاً لنص المادة (١٠٢) مكرراً من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ب - المنحة المقررة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ولأصحاب المعاشات والمستحقين منهم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٩٨ .

٦- لا تسرى هذه الزيادة على معاش العجز الجزئي غير المنهى للخدمة ما لم تتوافر في شأنه إحدى حالات الاستحقاق لمعاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

٧- إذا كان المستحق في تاريخ إستحقاق الزيادة يجمع بين معاشين أو أكثر يستحق الزيادة عن كل من المعاشات التي يستحقها في هذا التاريخ مع عدم القيد بحدود الجمع بين المعاشات ولو تجاوز المائة جنيه .

٨- تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وترتيبها على ذلك تدخل الزيادة في تحديد وعاء الحقوق التأمينية الآتية :

أ- معاش صاحب المعاش عند توزيعه على المستحقين .

ب- قيمة إعانة العجز وفقاً للمادة (١٠٣) مكرراً من القانون ١٩٧٥ لسنة ٧٩ .

ج - الجزء المستحق الصرف من المعاش في حالة الحصول على دخل من عمل سواء بالنسبة لصاحب المعاش أو المستحقين .

د - معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش عند تحديد نصيب المستحق في حالات رد المعاشات .

كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٦

صدر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤٢

بشأن

تطبيق ما تضمنه القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦ من زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

- هـ - حدود الجمع بين المعاشات بالنسبة لحالات الاستحقاق اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ .
- و - المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش في حالة تحديد معاش المستحق مع عدم المساس بحقوق باقي المستحقين .
- ز - منحة الوفاة .
- ح - نفقات الجنازة .
- ط - منحة زواج البنت أو الأخ والمنحة التي تستحق للأبن أو الأخ عند قطع المعاش .
- ى - جزء المعاش الجائز استبداله .
- ٩ - تعتبر الزيادة جزءاً من المعاش عند تحديد الاستقطاعات الآتية :

 - أـ نسبة الاشتراك في تامين المرض
 - بـ جزء المعاش الجائز الحجز عليه سداداً لدين نفقة أو لدين الصندوق .

- ١٠ - يراعى أنه عند عودة صاحب المعاش للعمل وإيقاف الزيادة المقررة بالمادتين ١٩ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ و ١٦٥ من القانون ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٩ عدم التأثير على قيمة الحد الأدنى لقيمة الزيادة (١٢٥ جنيه) .
- ١١ - تتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة في المعاشات .

ثانياً : أجر الإشتراك :

نصت المادة الرابعة من القانون ٦٠ لسنة ٢٠١٦ على تعديل الفقرة الأخيرة من البند (ط) من المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ليكون نصها الآتي :

(وفي جميع الأحوال يتبعن الآيقل أجر الإشتراك التأميني عن ٤٠٠ جنيه شهرياً ويزاد هذا الحد بنسبة ٢٥% سنوياً لمدة خمس سنوات ثم تعدل الزيادة إلى ١٠% سنوياً على الأقل أجر الإشتراك التأميني عن الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني المحدد وفقاً لقانون العمل).

لذلك يراعى الآتي :

- ١ - يكون الحد الأدنى لأجر الإشتراك الأساسي اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ ١٨٠ جنيه شهرياً .
- ٢ - لا يقل الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني (أجرأساسي وأجرمتغير) عن ٤٠٠ جنيه شهرياً ويكون الفرق بين الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني والحد الأدنى لأجر الإشتراك الأساسي أجرًا متغيراً .
- ٣ - يكون الحد الأقصى لأجر الإشتراك الأساسي في ٢٠١٦/٧/١ ١٢٤٠ جنيه شهرياً، والحد الأقصى لأجر الإشتراك المتغير في ٢٠١٧/١/١ ٢٤٣٠ جنيه شهرياً .
- ٤ - بالنسبة لأصحاب الأجر الحكيمية يكون الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني ٤٠٠ جنيه شهرياً ، ويضاف لهذا الأجر ٣٠ جنيه للعامل المتوسط المهراء و ٦٠ جنيه للعامل الماهر بالنسبة لعمال المقاولات المحدد أجرهم بالجدول رقم (٧) المرافق للقرار الوزاري رقم ٤٥٥ لسنة ٢٠٠٧ ، أما عمال النقل البري يكون الحد الأدنى لأجر الإشتراك التأميني ٤٠٠ جنيه شهرياً ، ويضاف لهذا الأجر ٢٠ جنيه للسائق الدرجة الثالثة و ٤٠ جنيه للسائق الدرجة الثانية و ٦٠ جنيه للسائق الدرجة الأولى المحدد أجرهم بالجدول رقم (٩) المرافق للقرار الوزاري رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠٠٧ .

كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٦

صادر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤٣

بشأن

تطبيق ما تضمنه القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦

من زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

٥- يزداد الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني بنسبة ٢٥% سنوياً لمدة خمس سنوات ليكون كالتالي:

الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأميني (جنيه)	التاريخ
٥٠٠,٠٠	٢٠١٧/٧/١
٦٢٥,٠٠	٢٠١٨/٧/١
٧٨١,٢٥	٢٠١٩/٧/١
٩٧٦,٥٦	٢٠٢٠/٧/١
١٢٢٠,٧٠	٢٠٢١/٧/١

ثم يزداد هذا الحد بنسبة ١٠% سنوياً اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١.

- ويراعى بالنسبة للسائقين المؤمن عليهم لدى أصحاب الأعمال في المنشآت النمطية لا يقل أجر الاشتراك التأميني عن أجر الاشتراك الحكmi المبين في البند (٤) من ثانياً وذلك وفقاً لدرجة الترخيص.

٦- بالنسبة لشريحة دخل الاشتراك الشهري لأصحاب الأعمال ومن في حكمهم :

أ- الذين لا يستخدمون عملاً تلغى تبعاً فنات دخل الاشتراك التي تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

ب- إذا كان يستخدم عملاً يشترط لا تقل فنلة الاشتراك عن أكبر أجر إشتراك شهري مسدد على أساسه إشتراكات العاملين لديه .

٧- بالنسبة لشريحة دخل الاشتراك الشهري للعاملين المصريين بالخارج الخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ لا تقل عن الحد الأدنى لأجر الاشتراك الأساسي ٢٠٠ جنيه شهرياً اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ .

ثالثاً: الاشتراك الشهري للخاضعين لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠ نصت المادة الخامسة من القانون ٦٠ لسنة ٢٠١٦ على أن يستبدل بنص البند رقم (٨) من المادة (٦) من قانون التأمين الاجتماعي الشامل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ ليكون نصها الآتي: (اشتراك شهري بنسبة ٧%) من الحد الأدنى لأجر الاشتراك وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يؤديه المؤمن عليه).

لذلك يكون الاشتراك الشهري الذي يؤديه المؤمن عليه وفقاً لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ كالتالي :

الاشتراك الشهري (جنيه)	التاريخ	الاشتراك الشهري (جنيه)	التاريخ
٥٤,٦٩	٢٠١٩/٧/١	٢٨,٠٠	٢٠١٦/٧/١
٦٨,٣٦	٢٠٢٠/٧/١	٣٥,٠٠	٢٠١٧/٧/١
٨٥,٤٥	٢٠٢١/٧/١	٤٣,٧٥	٢٠١٨/٧/١



كتاب دوري رقم (٣) لسنة ٢٠١٦

صدر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤٣

بشأن

تطبيق ما تضمنه القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠١٦
من زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي

رابعاً : الحد الأدنى للمعاش :

يكون الحد الأدنى لمعاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش المستحق اعتباراً من ٢٠١٦/٧/١ وفقاً لقوانين التأمين الاجتماعي أرقام (٧٩ لسنة ١٩٧٥ - ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ - ٥٠ لسنة ١٩٧٨ - ١١٢ لسنة ١٩٨٠) مبلغ وقدره (خمسة جنيهات) وذلك بعد إضافة كافة الزيادات والاعانات القانونية وفق كل قانون والزيادة المقررة بالمادة (١٦٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

- على الأجهزة المختصة بالصندوق العمل بهذا الكتاب بكل دقة .
- وعلى الإدارة المركزية للشئون الإدارية إبلاغ هذا الكتاب لمن يلتزم بتنفيذها.
- وعلى قطاع الحاسبات والمعلومات إتخاذ ما يلزم نحو وضع هذا الكتاب موضع التنفيذ.

رئيس الصندوق

سامي عبدالهادى محمد